الى ارادة باعتبار انها مقيدة بان مع الفعل ارادة تلميظ والعلق بطبعه
الاظهر ترك قوله ارادة ليلايم قوله فيكون بين التلميظ والعلق مجانسة
بان يكون العلق جزءا من التلميظ بنا وبان العلق بسبب كونه من لوازم
التلميظ عادة صار كالجزء من التلميظ والقوة معادة ايضا لان العلق بالطبع
اقوى من التلميظ فالمعنى اردت ان الحظ من كلام الامام شيئا فشيئا يوما
فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا
ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء وخبر والكلام
مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها امعنت تفكرا من
امعنت اى اطنبت واسرعت يعني مبالغة كردم كذا في الدستور والمعنى
احسن تاملك في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغا
مض ضد الواضح من باب سهل و **بطبعه** متعلق بيعلق والضمير مجرور
المحل لاضافة الطبع اليه عائد الى الولد الاعز وهو اى الطبع في الاصطلاح ما
يكون مبدأ الحركة مطلقة سواء كان لها شعور بحركة الحيوانات او لا يكون
لها شعور بحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار
والمراد بمبدأ الحركة الصورة النوعية او النفوس على ما حقق في
الحكمة والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور بها كذا قال
الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم
والخصوص مطلقا والعام هو الطبع ههنا بحسب الاصطلاح كما اشرنا
اليه انفا واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع

كالصورة الجرمية التي يكون مبدأ الحركة الهابطة من غير شعور

الطبيعة

الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة
مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة
للنفس يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد ههنا
بالطبع الذات ويعبر بطبعه بذاته ونفسه **من لفظه** لفظ مجرور بمعنى و
الهاء ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عائد الى الامام فهو
من اضافة المصدر الى الفاعل **الحلو** بوزن الفعل ضد المر مجرور صفة
للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل تعلق وهو
ما الموصولة في قوله **ما ينجر** اى يسيل وقوله **منه** متعلق بينجر
والضمير المجرور بمعنى عائد الى الموصول ولفظ **ينابيع** مرفوع على انه
فاعل ينجر وهو اى لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء **النحو**
مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه
فاعل يتعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز
ان يكون حالا من ضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال
اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل و
لا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز
كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول
اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه
اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التاخر
عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس

Copyright © King Saud University